العلاقات الاقتصادية الدولية والأمن الغذائي العربي: صراعات السيادة والتجارة

International Economic Relations and Arab Food Security: Conflicts of Sovereignty and Trade

م.د. سلمى عبد الرحيم عبد الحسن الشمري

كلية القانون – جامعة سومر

zaxscd23100@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣١

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تفاعل العلاقات الاقتصادية العالمية مع واقع الأمن الغذائي في الدول العربية. يتم ذلك بشكل خاص في ظل التحديات العالمية مثل جائحة كورونا والأزمة الروسية–الأوكرانية، والتي أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد وزيادة تكلفة السلع الأساسية. تفترض الدراسة أن انخراط الدول العربية في السوق العالمية كما هو حاليا زاد من اعتمادها على الواردات الغذائية، مما جعل أمنها الغذائي معرضا للخطر أمام تغيرات النظام الاقتصادي الدولي. أيضاً، تستعرض الدراسة تطور مفهوم الأمن الغذائي، الذي لم يعد مُرتبِطاً فقط بتوفر الغذاء، بل أصبح العوامل مثل الاستقرار والقدرة على الاستجابة للصدمات جزءاً من هذا المفهوم. يتم تناول تأثير التجارة والاستثمار والاتجاهات المالية العالمية على قدرة الدول العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة مع تزايد الاعتماد على الواردات. تختتم الدراسة بالتأكيد على الضرورة الملحة لتحقيق توازن بين الانفتاح التجاري وضمان الاكتفاء الغذائي، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتنويع الشراكات التجارية، بالإضافة إلى تحسين أساليب التعاون العربي في إدارة المخزونات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، العلاقات الاقتصادية الدولية، السيادة الاقتصادية، الدول العربية، الشركات متعددة الجنسيات.

Abstract:

This study aims to analyze how global economic relations interact with the reality of food security in Arab countries. The analysis focuses particularly on global challenges such as the COVID-19 pandemic and the Russia–Ukraine crisis, which caused disruptions in supply chains and increased the cost of essential goods. The study assumes that the current integration of Arab countries into the global market has increased their dependence on food imports, making their food security vulnerable to changes in the international economic system. Additionally, the study reviews the evolution of the concept of food security, which is no longer solely linked to food availability but also encompasses factors such as stability and the ability to respond to shocks. The impact of trade,

investment, and global financial trends on the ability of Arab countries to achieve self-sufficiency is also examined, especially given the growing reliance on imports. The study concludes by emphasizing the urgent need to balance trade openness with food self-sufficiency, through supporting domestic production, diversifying trade partnerships, and improving Arab cooperation in managing strategic food reserves.

Keywords: Food Security, International Economic Relations, Economic Sovereignty, Arab Countries, Multinational Corporations

المقدمة

اصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول وتنامي أثر الهيئات الدولية من أهم المحددات التي تؤثر على المقررات الغذائية للدول، لا سيما في الدول التي لا تزال تخطو نحو التطور. ويُعد إحراز الثبات الغذائي في العالم العربي من أعظم التحديات التي تصادف الدول العربية، لكونه يرتبط بشكل مباشر بالحصانة القومية والترابط المجتمعي. وقد بَيَّنت الأزمات المستجدة، كـ "كورونا" والخلاف بين روسيا وأوكرانيا، مدى هشاشة الأنظمة الغذائية العربية بسبب الاعتماد الكبير على الأسواق العالمية.

مع تضاعف دور التفاهمات التجارية والاستثمار العابر للحدود على مقدرة الدول العربية في بلوغ الكفاية الذاتية، صار لزامًا استيعاب التحولات الاقتصادية العالمية لصياغة توجيهات عربية متناسقة تجمع بين الانفتاح المالي وصون الاكتفاء الغذائي القومي.

أولًا: أهمية الدراسة: تتمثل قيمة هذه الدراسة في إظهار أهمية الأمن الغذائي كأحد الأعمدة الأساسية لضمان الأمن القومي العربي. كما أنها تهدف إلى توضيح العلاقة الوثيقة التي تربط الأمن الغذائي بالتغيرات الاقتصادية على مستوى العالم، وخصوصاً ما يتعلق بالتجارة الدولية والاتفاقيات المتصلة بها. علاوة على ذلك، تتناول الدراسة تأثير التغيرات المناخية وتقلب الأسعار العالمية باعتبارهما من التحديات الرئيسية التي تعيق قدرة الدول العربية على تحقيق الاكتفاء الغذائي. في هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات عربية متكاملة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقلال الوطني ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي.

ثانيًا: أهداف الدراسة: تكمن أهمية هذا البحث في إبراز أهمية الأمن الغذائي بوصفه أحد الأركان الجوهرية لضمان الاستقرار القومي العربي. كما أنه يسعى إلى بيان الصلة الوطيدة التي تجمع الأمن الغذائي بالتحولات الاقتصادية على مستوى العالم، وخاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية والاتفاقيات المرتبطة بها. وفضلاً عن ذلك، يناقش البحث أثر التقلبات المناخية وتذبذب القيم العالمية باعتبارهما من العقبات المحورية التي تعرقل قدرة الدول العربية على بلوغ الكفاية الغذائية. في هذا الصدد، تتجلى الحاجة إلى صياغة خطط عربية شاملة تهدف إلى تحقيق انسجام دقيق بين صون السيادة الوطنية ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الساحة الدولية.

ثالثا: فرضية الدراسة: تعتمد الفكرة على أن الطريقة التي تتعاطى بها الدول العربية الحالية مع الشأن الاقتصادي الدولي أسهمت في اوجدت حالة من التبعية الغذائية والمالية، ما اضعف قدرتها على تحقيق اكتفاء ذاتي مستدام ، وتفترض الدراسة أن الوصول الى امن غذائي دائم يتطلب تأسيس منظومة عربية جامعة موحدة وقادرة على التعامل مع الأسواق العالمية دون التفريط بالهوية الوطنية وعدم التنازل عنها.

رابعا: مشكلة الدراسة: تتناول المشكلة مدى تأثير الروابط الاقتصادية العالمية على استقرار الأمن الغذائي في العالم العربي، لا سيما في ظل النزاعات التجارية والسيادية التي تشكل تحديات مستمرة. ويأتي ذلك في إطار البحث حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية المؤثرة على النظام الغذائي ومدى تأثير الاتفاقيات والالتزامات العالمية على الإنتاج المحلي. كما تستعرض قدرة الدول العربية على تحقيق استقلالية غذائية رغم الضغوط الدولية المتزايدة .

خامسا: منهجية الدراسة: ركّز البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تأثير الروابط الاقتصادية الدولية على تأمين الغذاء في البلدان العربية، إلى جانب تدقيق الوثائق التي أصدرتها منظمة الفاو وصندوق النقد الدولي. كما جرى توظيف الأسلوب المقارن للموازنة بين مستويات الكفاية الغذائية بين الدول العربية ودول أخرى، وعلاوة على ذلك، تم تطبيق منهج التماثل لدراسة التجارب العربية التي أحرزت نجاحاً معقولاً.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة: لقد غدت مسألة التأمين الغذائي تُمثّل حساسية متنامية في ضوء المستجدات الجارية على الساحة الدولية. ويُعدّ هذا الشأن مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبعها الدول العربية، إذ تضطلع هذه الاستراتيجيات بدور مركزي في تعيين المَقدرة على بلوغ التأمين الغذائي ومواجهة التحديات المتصلة به. وبالرغم من أهمية هذا المِحور، يُلاحَظ قِلّة الأبحاث التي تتناول الصلة بين التأمين الغذائي والأبعاد الاقتصادية والوطنية بعمق وشمولية، ويُضاف إلى ذلك اهتمام الباحث الخاص بإجراء بحث مُتَمَحِّص يُعالج هذا المَيدان نظرًا لأهميته المُتصاعدة في إحراز الاستقرار الاقتصادي والمُجتمعي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي – أبعاده ومستوياته

أولًا: النشأة التاريخية للأمن الغذائي

١. الجذور الأولى للمفهوم قبل السبعينيات: لم يظهر مصطلح الأمن الغذائي بشكل متداول قبل سبعينيات القرن العشرين، حيث كان التركيز الأساسي منصبًا على زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز مستوى استهلاك الجماعات، مع تجاهل نقطتي التوزيع والقدرة الشرائية. كانت النظرة السائدة تفترض أن مشكلة الغذاء تنحصر في الإنتاجية فقط، مما جعل الاستراتيجيات الزراعية للدول تركز على تعزيز عائد المحاصيل كحل رئيسي لمواجهة الجوع. (١). ومع ذلك، كانت التحديات المتعلقة بالغذاء في الدول النامية تُظهر أن القضية أعمق من مجرد نقص في الإنتاج، إذ ترتبط بعوامل مالية وسياسية مثل فقر الأسر وافتقار البنية التحتية للإمدادات(٢).

٢. أزمة الغذاء العالمية ١٩٧٣–١٩٧٤ وبداية ظهور المفهوم الحديث: أدت أزمة الغذاء العالمية خلال الفترة من 1973 إلى 1974 إلى تغييرات جذرية في فهم الأمن الغذائي؛ إذ شهد العالم زيادة غير مسبوقة في أسعار المواد الغذائية وندرة في الإمدادات، مما دفع الأمم المتحدة ومنظمة الفاو إلى تطوير مفاهيم جديدة تتجاوز فكرة وفرة المنتجات الزراعية (٣)، أصبح يُنظر إلى الأمن الغذائي كقدرة الأفراد والدول على الوصول إلى الغذاء بشكل مستمر، وليس كعملية تجميع المحاصيل فقط. كانت هذه الأزمة بأنها نقطة انطلاق جعلت الدول تعيد تقييم استراتيجياتها الغذائية وتربط الأمن الغذائي بمسائل الأمان الوطني(٤).

٣. 3إسهامات أمارتيا سن والتحوّل نحو "القدرة على الوصول للغذاء": قدم الاقتصادي الهندي أمارتيا سن تغييرًا جذريًا في فهم الأمن الغذائي من خلال كتابه "الفقر والمجاعات" الذي نُشر في عام 1981. وأظهر سن أن معظم المجاعات لم تنشأ عن نقص حاد في المواد الغذائية، بل تعود لعدم قدرة الأفراد على الوصول إليها بسبب عوامل مثل البطالة، تدني الدخل، أو سياسات توزيع غير عادلة. (٥). قاد هذا التحول الفكري إلى تغيير جوهري في السياسات الغذائية العالمية، حيث بدأت المنظمات الدولية في تبني مفهوم الحق (Entitlement) كعنصر أساسي لفهم تهديدات الجوع(٦).

٤. توسّع المفهوم في التسعينيات ليشمل الاستدامة والصحة والتغذية: في التسعينيات، قامت منظمة الفاو بتطوير فكرة شاملة تعتمد على أربعة عناصر: التوفر، الوصول، الاستخدام، والاستدامة(٧). هذه الفكرة وضعت أن الأمان الغذائي لا يتوقف فقط على وجود الطعام، بل يشمل إمكانية الشخص للحصول على غذاء صحي، آمن، ومتوازن. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال جوانب الصحة العامة والبيئة والتغذية السليمة في مفهوم الأمان الغذائي، مما جعله موضوعًا يتضمن مجالات متعددة مثل المالية والسياسة والصحة والبيئة(٨).

٥. الأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين: مفهوم عالمي شامل: أصبحت العولمة، والتغيرات المناخية، وتوجهات التجارة الدولية، والتواصل بين الشعوب، عناصر أساسية في تشكيل السياسة الغذائية العالمية. (٩). وقد أظهرت أزمة كوفيد–١٩ والصراع بين روسيا وأوكرانيا هشاشة سلاسل الإمداد العالمية، مما جعل الحفاظ على الاستقرار الغذائي استراتيجية هامة للدول. في الوقت الحالي، يُعتبر الأمن الغذائي جزءاً من الأمن الوطني وكذلك الأمن البشري، وهو عنصر جوهري في أسس التنمية المستدامة(١٠).

المطلب الثاني: الأبعاد الخمسة للأمن الغذائي

1. بُعد التوافر (Availability): يُشير مفهوم التوافر إلى توافر كميات مناسبة من الموارد الغذائية سواء من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد. (١١). في الدول العربية، يُعتبر الاستيراد وسيلة رئيسية لتأمين المواد الغذائية، مما يعرض المنطقة لتقلبات في الأسعار على مستوى العالم. يعتمد توفر الغذاء على عوامل الإنتاج الزراعي مثل المياه، التربة، التقنيات، والحالة الجوية، وهذه العناصر تشهد تدهورًا كبيرًا في بعض الدول العربية(١٢).

١. **بُعد الوصول (Access):** تتعلق القدرة على الوصول إلى الغذاء بقدرة الأفراد الاقتصادية على شرائه، بالإضافة إلى وجود نظم النقل والتوزيع. ([١٣]) قد توجد المواد الغذائية في الأسواق، لكن ضعف القوة الشرائية أو ضعف توزيعها يجعل العديد من الأسر غير قادرة على الوصول إليها. وتعتبر البطالة، والفقر، وارتفاع الأسعار من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نقص إتاحة الغذاء([١٤]).

٢. **بُعد الاستخدام (Utilisation):** يرتبط الإقبال على المواد الغذائية بجودة المواد الغذائية، وقيمتها الصحية، ونقاوة المياه، وكذلك بالممارسات الصحية. قد تتوفر الأطعمة، ولكن عدم توازنها الغذائي أو تلوثها يجعلها غير قادرة على دعم صحة الناس. وهنا تتجلى أهمية التربية الغذائية وتوفير نظم صحية فعالة([١٥]).

٣. **بُعد الاستقرار (Stability):** يعني قدرة المنطقة على تأمين الغذاء بشكل مستمر دون التعرض لتغيرات كبيرة في إمداداتها بسبب صراعات، تقلبات اقتصادية، تغيرات مناخية، أو كوارث طبيعية.([١٦]).شهد الشرق العربي تقلبات واضحة في استقراره الغذائي بعد أزمة البذور التي حصلت في عام 2022 نتيجة للنزاع بين روسيا وأوكراني([١٧]).

٤. .5 **بُعد الاستدامة (Sustainability):** يُعَزَّز دور القدرة الغذائية في الاستمرارية دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إحداث آثار سلبية على البيئة. ([١٨]) تُعتبر المناطق العربية من بين المناطق التي تعاني بشدة من ندرة المياه، مما يجعل الاستدامة عنصرًا أساسيًا في تأسيس أمن غذائي مستدام على المدى البعيد([١٩]).

المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي

١. **المستوى الأسري والفردي:** يرتبط هذا المستوى بقدرة العائلة على الحصول على كمية كافية من الطعام بشكل يومي. ويعتبر هذا المستوى حجر الزاوية الذي تُقيَّم بناءً عليه باقي مستويات الأمان الغذائي، حيث تُظهر الدراسات أن تراجع الدخل وغياب شبكات الدعم الاجتماعي يؤديان إلى نقص غذائي على مستوى الأفراد ([٢٠]).

٢. **المستوى الوطني:** يَعتمد تحقيق الاكتفاء الغذائي الوطني على قدرة الحكومة في إدارة الطلب الداخلي من خلال الإنتاج المحلي والواردات وإستراتيجيات التخزين ومراقبة الأسعار. في الدول الإسلامية([٢١])، يظهر هشاشة هذا المعيار بسبب انكفاء معظم الدول على الواردات بدلاً من زيادة الإنتاج المحلي([٢٢]).

٣. **المستوى الإقليمي والدولي:** يتعلق الأمن الغذائي في المنطقة بقدرة الدول على التعاون مع بعضها البعض لضمان توفر مستدام للغذاء ومواجهة الأزمات([٢٣]). وأظهرت تقارير الإسكوا أن تحقيق الاكتفاء الغذائي في العالم العربي أصبح له طابع إقليمي نتيجة للتداخل بين الطاقة والغذاء والتجارة([٢٤]).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الدولية – المفهوم، الفاعلون، وأدوات التأثير

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

١. **الطبيعة المركّبة للعلاقات الاقتصادية الدولية:** تعتبر الارتباطات الاقتصادية الدولية من العناصر الأساسية للنظام العالمي، حيث تتداخل فيها جوانب التجارة والاستثمارات والتمويل والدعم، مما يشكل شبكة معقدة من العلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية. تهدف هذه الارتباطات إلى تنظيم حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، بالإضافة إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على المستوى العالمي. أصبحت هذه الروابط عنصرًا حاسمًا في تحديد مسار التنمية الاقتصادية للدول، لاسيما في ظل العولمة التي ربطت الاقتصاد العالمي بسلاسل إمداد إنتاجية وتجارية موحدة، وجعلت الأسواق المحلية جزءًا من منظومة مترابطة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد العالمي(٢٥).

٢. **العلاقة بين الاقتصاد الدولي وتوازن القوى السياسية:** أشارت الدراسات الحديثة إلى أن العلاقات الاقتصادية العالمية ليست مبنية فقط على المنافع المالية، بل هي مرتبطة بعمق بتوازن القوى السياسية والتأثير الاستراتيجي بين الدول. توضح المعطيات أن القوى العظمى تمارس تسلطا اقتصاديا على الدول النامية بطرق متنوعة، تشمل السياسات غير المتكافئة للتبادل، السيطرة على الأسواق العالمية، الضغط من خلال المؤسسات المالية الدولية، وفرض شروط تتعلق بالإجراءات الحكومية المحلية. وبالتالي، فإن التجارة الدولية لا تعبر فقط عن تبادل للسلع، بل هي نظام يهدف إلى تعزيز النفوذ السياسي(٢٦).

المطلب الثاني: الفاعلون الرئيسيون في العلاقات الاقتصادية الدولية

١. **الدول الوطنية كفاعل مركزي:** تعد الدول الوطنية العامل الرئيسي في تشكيل السياسات الاقتصادية الدولية، حيث تحدد قواعد التجارة والرسوم الجمركية، وتقرر في توقيع اتفاقيات ثنائية وعالمية. (٢٧).تختلف قدرة الدول على التأثير في النظام الاقتصادي العالمي بناءً على حجم سوقها وقوتها السياسية والعسكرية، فتتمتع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين الكبرى بسلطة أكبر مقارنةً بالدول النامية أو ذات القدرات الاقتصادية المحدودة(٢٨).

٢. **المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها التنظيمي:** تلعب الهيئات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي دورًا محوريًا في توجيه مسار التعاملات الاقتصادية، من خلال تحديد ضوابط مُلزمة للدول فيما يتعلق بالسياسات التجارية والنقدية(٢٩)، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تهدف ظاهريًا إلى تعزيز الاستقرار والتنمية، تشير العديد من الدراسات إلى احتمال فرضها شروطًا صارمة قد تؤثر سلبًا على الاستقلال الاقتصادي للدول النامية

٣. **الشركات العابرة للحدود:** أصبحت الشركات العالمية مؤسسات دولية بارزة بفضل حجم استثماراتها ودورها المؤثر في حركية تدفقات رؤوس الأموال. بل إن بعض هذه الشركات تمتلك ميزانيات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول. . وتتميز بقدرتها الكبيرة على التأثير في صناعة القرارات الوطنية، سواء من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية أو نقل عملياتها الإنتاجية إلى مواقع أخرى، أو حتى من خلال تأثيرها المباشر على أسواق العمل وتوفير المواد الأولية(٣٠).

٤. **المنظمات الإقليمية:** تُعتبر التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، ورابطة الآسيان، ومجلس التعاون الخليجي أدوات رئيسية لتعزيز التآزر الاقتصادي بين الدول الأعضاء تهدف هذه التجمعات إلى إزالة العوائق التجارية، وتوحيد الاستراتيجيات الاقتصادية، وفتح الأسواق لتبادل السلع بين الدول المشاركة، مما يسهم في تشكيل قوة تفاوضية أكبر على الصعيد الدولي (٣١).

٥. **المنظمات غير الحكومية الاقتصادية:** بات للمنظمات غير الحكومية دور متنامٍ في تشكيل التوجهات الاقتصادية، لا سيما في مجالات التنمية المستدامة، حماية البيئة، حقوق العمال، ورصد أنشطة الشركات العالمية. وتتحمل هذه المنظمات مسؤولية المراقبة والتأثير على الحكومات والشركات الكبرى، الأمر الذي يجعلها عنصرًا أساسيًا في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى العالمي(٣٢).

المطلب الثالث: أدوات التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية

١. **التجارة الدولية:** التجارة العالمية تشكل إحدى أهم أدوات التأثير الاقتصادي بين الدول، إذ تتيح انتقال السلع والخدمات بين أنظمة اقتصادية مختلفة. ومع ذلك، تبقى عملية تحرير التجارة بمثابة سلاح ذو حدين؛ فمن جهة تسهم في فتح أسواق جديدة وخفض التكاليف(٣٣)، ومن جهة أخرى قد تؤدي إلى تضرر بعض القطاعات الإنتاجية الوطنية التي تفتقر إلى القدرة على المنافسة، خاصة في الدول الناشئة التي تعاني من ضعف في هياكلها التصنيعية(٣٤)

٢. **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير رؤوس الأموال ونقل الخبرة التقنية، إلا أنه قد يؤدي إلى خلق نوع من التبعية الاقتصادية إذا تركز في قطاعات حيوية مثل الغذاء والطاقة(٣٥). وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الشركات الكبرى قد تسيطر في بعض الأحيان على الأسواق المحلية عبر امتلاك عناصر الإنتاج الأساسية(٣٦).

٣. **المعونات التنموية:** تعمل الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية على تقديم مساعدات مالية للدول النامية، إلا أن هذه المساعدات غالبًا ما ترتبط بشروط تفرض ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية تتوافق مع سياسات التكيف الهيكلي(٣٧). وهذا الربط يعزز من استخدامها كأداة لتحقيق نفوذ سيادي يهدف إلى التأثير على السياسات والإجراءات الداخلية لتلك الدول(٣٨).

٤. **التمويل الدولي والديون:** يُعد التمويل الدولي أداة ذات تأثير واسع النطاق، حيث يمتلك كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القدرة على فرض قيود اقتصادية مقابل القروض التي يقدمانها، مما يحد من استقلالية القرارات الاقتصادية للدول. (٣٩) وقد ترتبت على برامج التكيف الهيكلي التي تم تطبيقها خلال تسعينيات القرن الماضي آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة في العديد من الدول العربي(٤٠).

المبحث الثالث: تلاقي الأمن الغذائي والسيادة الاقتصادية في السياق العربي

المطلب الأول: الأمن الغذائي كعنصر من عناصر السيادة الاقتصادية

١. **الترابط بين السيطرة على الموارد والأمن الغذائي:** ترتكز السيادة الاقتصادية على قدرة الدولة في إدارة مواردها والتحكم في أساليب إنتاجها. وفي السياق العربي، يُعتبر تحقيق الاستقرار الغذائي عاملاً أساسياً لهذه السيادة، خاصةً مع اعتماد العديد من الدول على استيراد الغذاء من الخارج(٤١)، إن عدم قدرة هذه الدول على إنتاج احتياجاتها الغذائية يجعل قراراتها عرضة للتأثيرات والضغوط السياسية والاقتصادية(٤٢).

٢. **الأمن الغذائي كجزء من الأمن القومي العربي:** يعتبر الغذاء من العناصر الأساسية للأمن الوطني، حيث تعتمد قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية على استقرارها الداخلي، واستقلالها السياسي، ومقدرتها على مواجهة الأزمات وقد كشفت أزمة كوفيد19- والحرب الروسية-الأوكرانية عن هشاشة الأمن الغذائي في العالم العربي(٤٣).

المطلب الثاني: الاعتماد على الواردات وتأثيره على السيادة

١. **درجة الاعتماد العربي على الاستيراد الغذائي:** تستورد الدول العربية بين ٧٠٪ و٨٥٪ من احتياجاتها الغذائية، خاصة فيما يتعلق بالحبوب والزيوت والسكر(٤٤). هذا الاعتماد الكبير يجعل أمنها الغذائي عرضة لتأثيرات تقلبات الأسواق العالمية والأحداث الجيوسياسية(٤٥).

٢. **هشاشة سلاسل التوريد العربية:** تظهر الأزمات العالمية بوضوح أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير الخيارات التكتيكية اللازمة لضمان الأمن الغذائي، إذ أثرت التغيرات الدولية في تكلفة النقل والتوزيع بشكل سلبي على قدرة هذه الدول على تأمين إمدادات الغذاء بكميات وأسعار مستقرة(٤٦)

المطلب الثالث: النزاعات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الأمن الغذائي

١. **أثر الصراعات الدولية على الأمن الغذائي العربي:** أدت الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع عالمي في أسعار الحبوب، مما أثر بشكل مباشر على الدول العربية التي تعتمد على استيرادها(٤٧)، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في تعقيد عملية الإنتاج الزراعي المحلي(٤٨).

٢. **أثر أسعار الطاقة والأسمدة:** يُعتبر المَصدر الطاقي عنصرًا جوهريًا في عملية الإنتاج الغذائي، لذا فإن الارتفاع في أسعار النفط والغاز يؤدي إلى زيادة تكلفة الأسمدة، النقل، وعمليات الإنتاج(٤٩) ، مما يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة في الدول العربية(٥٠).

المطلب الرابع: التكامل الإقليمي كوسيلة لتعزيز الأمن والسيادة الغذائية

١. **دور التعاون العربي في تخفيض التبعية الغذائية:** تشير الدراسات إلى أن تعزيز التعاون الزراعي بين الدول العربية يمكن أن يُساعد في تقليل الاعتماد على الأسواق العالمية، وذلك من خلال استثمار الموارد المتنوعة التي تمتلكها الدول العربية، مثل الأراضي الزراعية الخصبة في السودان، والمياه في العراق، والطاقة في دول الخليج(٥١).

٢. **أهمية إنشاء مخزون غذائي عربي مشترك:** يلعب المخزون الاستراتيجي العربي دورًا محوريًا في مواجهة الأزمات الطارئة والتغيرات غير المتوقعة في الأسواق، كما يعزز القدرة على التعامل مع الصدمات المتعلقة بالأمن الغذائي بفعالية([٥٢]).

المطلب الخامس: السياسات الوطنية والإصلاح الزراعي

١. **دعم الإنتاج المحلي وتطوير البنية التحتية الزراعية:** تحتاج الدول العربية إلى تبني استراتيجيات زراعية فعّالة تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة، وتحسين الإنتاجية، ودعم صغار المزارعين. كما يعد تطوير أنظمة الري الحديثة واستصلاح الأراضي من الركائز الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي([٥٣]).

٢. **دور البحث العلمي الزراعي:** تشير الدراسات إلى أن توجيه الاستثمارات نحو الأبحاث العلمية وتطوير الشتلات المقاومة للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى تحسين شبكات الري الحديثة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية في المنطقة العربية([٥٤]).

المطلب السادس: التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة الغذائية

١. **الحاجة إلى استراتيجية عربية مزدوجة:** تحقيق الأمن الغذائي لا يعني الابتعاد عن الاقتصاد العالمي، بل يستدعي تحقيق توازن بين الانفتاح التجاري والحفاظ على المصالح الوطنية. ويتضمن ذلك تنويع مصادر الواردات، تعزيز شراكات عادلة، ودعم تنمية الإنتاج المحلي([٥٥]).

الخاتمة

يشكل الاستقرار الغذائي والسيادة الاقتصادية ركيزتين أساسيتين لاستدامة استقرار الدول وتحقيق نموها، لاسيما في ظل التغيرات العالمية الكبرى وتصاعد الاضطرابات في شبكات الإمداد العالمية. وتشير الدراسات إلى أن الاستقرار الغذائي لم يعد يقتصر على إنتاج وتأمين الغذاء، بل تحول إلى قضية استراتيجية معقدة تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمناخية والصحية. ومن الجدير بالملاحظة أن الدول العربية تواجه تحديات مضاعفة في هذا المجال نتيجة اعتمادها المفرط على استيراد المواد الغذائية، وتأثرها بالمتغيرات الخارجية السلبية، فضلاً عن محدودية قدراتها الإنتاجية الداخلية وغياب التكامل الإقليمي الفعّال. كما أظهرت الدراسات أن الترابطات المالية العالمية تلعب دوراً مباشراً في تقويض قدرة الدول العربية على التحكم بإمداداتها الغذائية. فبنية الأسواق الدولية، وتحكم الكيانات المالية الكبرى، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات تشكل عقبات مؤثرة ضمن النظام الغذائي العالمي. إضافة إلى ذلك، يفرض النظام المالي الدولي الذي تقوده المنظمات الاقتصادية الكبرى والدول المؤثرة قيوداً تساهم في تعميق التبعية الغذائية وتحد من قدرة الدول العربية على اتخاذ قرارات مالية مستقلة. في المقابل، برزت أهمية تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي العربي كخيار استراتيجي لتقليل الاعتماد المفرط على مصادر خارجية وبناء منظومة غذائية أكثر استقلالية واستدامة. تخلص الدراسات

إلى أن بناء استقرار غذائي حقيقي وشامل للدول العربية يتطلب بلورة رؤية متكاملة تتجاوز الحلول الآنية والمؤقتة. ويستدعي هذا النهج إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الزراعية والمالية، والعمل على تنويع مصادر الغذاء، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع البحث العلمي، وتعزيز آليات التكامل والوحدة بين الدول العربية لتحقيق نظام غذائي مستدام وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

أولًا: الاستنتاجات

الأمن الغذائي كقضية سيادية تتجاوز البعد الاقتصادي لا يقتصر مفهوم الأمن الغذائي على توفير إمدادات غذائية كافية في الأسواق المحلية فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاداً أعمق ترتبط بالاستقرار السياسي والسيادة الوطنية. الأمر الذي يجعل الأمن الغذائي أولوية استراتيجية لا بد من معالجتها بمنهجية شمولية ومستدامة. تفشي الفجوة الغذائية في العالم العربي تشهد الدول العربية عجزاً غذائياً مستمراً، حيث تعتمد بشكل مكثف على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، بمعدلات تتراوح بين ٧٠٪ و٨٥.% تشمل هذه الواردات مواداً حيوية مثل الحبوب والبقوليات والزيوت والسكر. التحولات العالمية وتفاقم التحديات تشكل التحولات العالمية المعاصرة، كالصراع الروسي-الأوكراني، اضطرابات أسعار الوقود، التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد-١٩ وارتفاع تكاليف الشحن، تحديات إضافية أمام جهود تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية. التبعية الغذائية والعلاقات الاقتصادية الدولية إن الاعتماد المفرط على التجارة الدولية وتعامل المنطقة مع مؤسسات اقتصادية دولية وهيئات عابرة للحدود يضعف من قدرة الدول العربية على تبني سياسات استدامة غذائية وتحقيق اكتفاء ذاتي يدعم أمنها القومي والاجتماعي. قصور الإنتاج الزراعي وتحديات التخطيط يعاني القطاع الزراعي في العالم العربي من تدهور ملحوظ يعود إلى غياب سياسات تخطيط متكاملة، وندرة الموارد الزراعية، وضغط مستمر على الموارد المائية المتاحة. يزداد الوضع تعقيداً بغياب دعم فاعل للمزارعين لتحفيز الإنتاجية وتحسين الكفاءة. أهمية التعاون العربي لتحقيق أمن غذائي مشترك تمتلك الدول العربية إمكانيات اقتصادية وطبيعية هائلة تشمل مساحات زراعية خصبة، موارد مائية متعددة، فضلًا عن قدرات تمويلية معتبرة. مع ذلك، فإن غياب التنسيق الفاعل بين الدول يُعطل فرص الاستخدام الأمثل لهذه الموارد لتحقيق الأمن الغذائي المشترك. الإصلاح الاستراتيجي بدل الحلول الوقتية تلجأ غالبية الدول العربية إلى حلول مؤقتة تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتجاوز الأزمات الآنية. غير أن افتقارها إلى استراتيجية شاملة ومستدامة يسهم في استمرار المشكلة بدلاً من علاج جذورها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على المدى الطويل.

ثانيًا: التوصيات

١. **تبني استراتيجية عربية موحدة للأمن الغذائي:** صياغة خطة موحدة لإنتاج المواد الحيوية مثل القمح والذرة والسكر تتطلب وضع تصور شامل يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي واستدامة الموارد. يمكن البدء بتأسيس هيئة عربية متخصصة في الأمن الغذائي، تكون مهامها الرئيسية التخطيط المشترك بين الدول الأعضاء، تنسيق الجهود والموارد لتحقيق التكامل الزراعي، ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة.

هذه الهيئة يمكن أن تعمل على تحديد المناطق الأنسب لزراعة كل محصول بناءً على الظروف المناخية والتربة، تعزيز البحث العلمي لتطوير أصناف زراعية عالية الإنتاجية ومقاومة للجفاف والآفات، إضافة إلى وضع برامج استثمارية لدعم المزارعين وتوفير تقنيات حديثة لتحسين الإنتاج. كما يجب أن تشمل الخطة تشجيع التعاون بين الدول العربية لتبادل الخبرات والمنتجات الزراعية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتعزيز الاكتفاء الذاتي.

٢. لاستثمار في الزراعة المحلية وتحديثها

- تطوير أنظمة ري متقدمة للحد من الهدر.
- دعم المزارعين الصغار وتمويل الزراعة الأسرية.
- استخدام بذور محسنة تتحمل الجفاف والحرارة.

٣. تنويع مصادر الواردات

- التوجه نحو تعزيز التعاون مع مجموعة متنوعة من الدول بدلاً من الاعتماد الكامل على مصدر واحد فقط.
- يُستحسن إقامة شراكات استراتيجية غذائية طويلة الأمد مع دول تتمتع بموارد زراعية وفيرة ومُستدامة.

٤. تنويع مصادر الواردات

- التعامل مع عدة دول كمصادر متنوعة بدلاً من التركيز على مصدر واحد فقط.
- إبرام شراكات غذائية طويلة الأجل مع دول تتمتع بموارد زراعية غنية.

٥. تعزيز البحث العلمي الزراعي

- دعم مراكز البحث في تطوير البذور، وابتكار أساليب جديدة، وتعزيز الزراعة الدقيقة
- الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الزراعة المائية والزراعة العمودية.

٦. إنشاء مخزون عربي استراتيجي مشترك

توحيد المستودعات الاستراتيجية لتخزين القمح والبقوليات بين الدول العربية يعد خطوة محورية لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي. كما يُعتبر إنشاء نظام متقدم للتنبيه المبكر بشأن الأزمات الغذائية ضرورة ملحة للتمكن من الاستجابة الفعّالة لتحديات الإمدادات الغذائية وحالات الطوارئ.

الهوامش:

([1]) FAO. (1975). Report of the World Food Conference, Rome 5–16 November 1974. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

([2]) World Bank. (2008). World Development Report 2008: Agriculture for Development. Washington, D.C.: The World Bank

([3]) FAO. (1975). Report of the World Food Conference, Rome 5–16 November 1974. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

([4]) Clapp, Jennifer. (2012). Food. Cambridge, United Kingdom: Polity Press.

([5]) Sen, Amartya. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

([6]) Todaro, Michael P., & Smith, Stephen C. (2015). Economic Development (12th ed.). Harlow, United Kingdom: Pearson Education.

([7]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2006). Food Security Policy Brief (Issue 2). Rome, Italy: FAO.

([8]) World Health Organization. (2020). Healthy Diets: Key to Sustainable Development. Geneva, Switzerland: WHO.

([9]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable. Rome, Italy: FAO.

([10]) Clapp, Jennifer, & Cohen, Marc J. (2020). The Global Food Crisis: Governance Challenges and Opportunities. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar Publishing.

([11]) World Bank. (2019). MENA Economic Update: Reaching New Heights – Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa. Washington, D.C., United States: The World Bank.

([12]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2020). Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Near East and North Africa 2020. Rome, Italy: FAO.

([13]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2019). The State of Food Security and Nutrition in the World 2019. Rome, Italy: FAO.

([14]) Food and Agriculture Organization of the United Nations, & United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2021). Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Arab Region 2021: Strengthening Resilience to Shocks and Stressors. Rome, Italy, and Beirut, Lebanon: FAO & UN ESCWA.

([15]) World Health Organization. (2020). Healthy Diets: Key to Sustainable Development. Geneva, Switzerland: World Health Organization.

([16]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2022). The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable. Rome, Italy: FAO.

([17]) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2020). Food Security in the Arab Region: Statistical Overview 2020. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

([18]) Al-Riffai, Perrihan, Breisinger, Clemens, & Mondal, Subir. (2016). Beyond the Arab Awakening: Policies and Investments for Poverty Reduction and Food Security. Washington, D.C., United States: International Food Policy Research Institute (IFPRI).

([19]) Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2019). FAO Regional Strategic Framework for the Near East and North Africa 2019–2025: Towards Sustainable Food Systems. Cairo, Egypt: FAO Regional Office for the Near East and North Africa.

([20]) Todaro, Michael P., & Smith, Stephen C. (2015). Economic Development (12th ed.). Harlow, United Kingdom: Pearson Education Limited.

([21]) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020). Food security in the Arab region: Challenges and policy options. United Nations.

([22]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press.

([23]) Food and Agriculture Organization of the United Nations and Economic and Social Commission for Western Asia. 2021. Regional Overview of Food Security and Nutrition in the Arab Region 2021: Strengthening Resilience to Shocks and Stressors. Rome and Beirut: FAO & ESCWA.

([24]) Mohamed Boughzala، & Salem, Lamia. (2020). Food Security in the Arab Region: Challenges and Policy Options. Tunis: Arab Planning Institute.

([25]) Gilpin, Robert. (1987). The Political Economy of International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press.

([26]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press,p45.

٢٧حمدي عبد الرحمن. ٢٠١٧. العلاقات الاقتصادية الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص٧٨.

([27]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Pressp45>

([28]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press. P45-50.

٢٩ حمدي عبد الرحمن. ٢٠١٧. العلاقات الاقتصادية الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ١١٢–١١٥.

([30]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press.p80

((([31]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Press.p120

([32]) Clapp, Jennifer. 2012. Food. Cambridge: Polity Press.p50

([33]) Krugman, Paul, Maurice Obstfeld, and Marc Melitz. 2021. International Economics: Theory and Policy. 12th edition. Boston: Pearson. P40.

([34]) Gilpin, Robert. 1987. The Political Economy of International Relations. Princeton: Princeton University Pressp130.

([35]) Dunning, John H. 1993. Multinational Enterprises and the Global Economy. Wokingham: Addison-Wesley.p210.

([36]) United Nations Conference on Trade and Development. 2020. World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. New York: United Nations. P90.

(37) Stiglitz, Joseph E. 2002. Globalization and Its Discontents. New York: W. W. Norton. P75.

(38) World Bank. 2008. World Development Report: Agriculture for Development. Washington, D.C.: World Bank. P120.

(39) Vreeland, James R. 2003. The IMF and Economic Development. Cambridge: Cambridge University Press.p50.

(40) Bird, Graham, and Dane Rowlands. 2001. The IMF, World Bank and Policy Reform. London: Routledge,p60.

(41) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome: FAO. P30.

(42) World Health Organization. 2020. Healthy Diets: Key to Sustainable Development. Geneva: WHO. P16.

(43) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2020. Regional Overview of Food Security and Nutrition in Near East and North Africa. Cairo: FAO.p15.

(44) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome: FAO. P45.

(45) World Bank. 2019. MENA Economic Update. Washington, D.C.: World Bank. P32.

(46) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2020. Regional Overview of Food Security and Nutrition in Near East and North Africa. Cairo: FAO,p20.

(47) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome: FAO,p50

(48) World Bank. 2019. MENA Economic Update. Washington, D.C.: World Bank,p40.

(49) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome: FAO ,p60.

(50) World Bank. 2019. MENA Economic Update. Washington, D.C.: World Bank ,p52.

(51) Food and Agriculture Organization of the United Nations & Economic and Social Commission for Western Asia. 2021. Regional Overview of Food Security in the Near East and North Africa. Cairo: FAO & ESCWA,p35.

(52) Food and Agriculture Organization of the United Nations & Economic and Social Commission for Western Asia. 2021. Regional Overview of Food Security in the Near East and North Africa. Cairo: FAO & ESCWA,p42.

(53) Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Rome: FAO ,p80.

(54) Al-Riffai, P., Dimaranan, B., & Laborde, D. 2016. Beyond the Arab Awakening: Policies and Strategies for Food Security in the Arab Region. Washington, D.C.: IFPRI ,p30.

(55) Food and Agriculture Organization of the United Nations & Economic and Social Commission for Western Asia. 2021. Regional Overview of Food Security in the Near East and North Africa. Cairo: FAO & ESCWA,p52.

المصادر

1) Al-Riffai, Perrihan, Dimaranan, B., & Laborde, D. (2016). Beyond the Arab Awakening: Policies and Strategies for Food Security in the Arab Region. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.
2) Boughzala, Mohamed, & Salem, Lamia. (2020). Food Security in the Arab Region: Challenges and Policy Options. Tunis: Arab Planning Institute.
3) Bird, Graham, & Rowlands, Dane. (2001). The IMF, World Bank and Policy Reform. London: Routledge.
4) Clapp, Jennifer. (2012). Food. Cambridge, United Kingdom: Polity Press.
5) Clapp, Jennifer, & Cohen, Marc J. (2020). The Global Food Crisis: Governance Challenges and Opportunities. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar Publishing.
6) Dunning, John H. (1993). Multinational Enterprises and the Global Economy. Wokingham: Addison-Wesley.
7) FAO. (1975). Report of the World Food Conference, Rome 5–16 November 1974. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
8) FAO. (2006). Food Security Policy Brief (Issue 2). Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
9) FAO. (2019). FAO Regional Strategic Framework for the Near East and North Africa 2019–2025: Towards Sustainable Food Systems. Cairo, Egypt: FAO Regional Office for the Near East and North Africa.
10) FAO. (2020). Regional Overview of Food Security and Nutrition in Near East and North Africa. Cairo, Egypt: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
11) FAO. (2022). The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
12) FAO, & ESCWA. (2021). Regional Overview of Food Security in the Near East and North Africa. Cairo, Egypt & Beirut, Lebanon: Food and Agriculture Organization of the United Nations & United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
13) Gilpin, Robert. (1987). The Political Economy of International Relations. Princeton, NJ: Princeton University Press.
14) Krugman, Paul, Obstfeld, Maurice, & Melitz, Marc. (2021). International Economics: Theory and Policy (12th ed.). Boston, MA: Pearson.
15) Sen, Amartya. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

16) Stiglitz, Joseph E. (2002). Globalization and Its Discontents. New York, NY: W. W. Norton.
17) Todaro, Michael P., & Smith, Stephen C. (2015). Economic Development (12th ed.). Harlow, United Kingdom: Pearson Education.
18) UNCTAD. (2020). World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. New York, NY: United Nations.
19) UN ESCWA. (2020). Food Security in the Arab Region: Statistical Overview 2020. Beirut, Lebanon: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
20) Vreeland, James R. (2003). The IMF and Economic Development. Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press.
21) WHO. (2020). Healthy Diets: Key to Sustainable Development. Geneva, Switzerland: World Health Organization.
22) World Bank. (2008). World Development Report 2008: Agriculture for Development. Washington, D.C., United States: World Bank.
23) World Bank. (2019). MENA Economic Update: Reaching New Heights – Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa. Washington, D.C., United States: World Bank.